صـــــــوتُ الثـــــــورَة

يا عمال كل البلدان، إتحدوا!

ناطقة بلسان المنظمة الماركسية ـ اللينينية للولايات المتحدة الأمريكية

usmlo.org

لا للتصويت لمرشحي الأحزاب المؤيدة للحرب

للتصويت لمرشحي الأحزاب الثالثة والمستقلة المعارضين للحرب!

بيان المنظمة الماركسية ـ اللينينية للولايات المتحدة الأمريكية

تصوُر الإنتخابات النصفية لعام 2010 وكأنها إختيار بين الحزب الديمقراطي والحزب الجمهوري، وهما حزبي الأغنياء المؤيدين للحرب. يترافق هذا مع الترويج لجو من الخوف وإنعدام الثقة في محاولة لإعاقة أي مناقشة سياسية جدية للمشاكل التي تواجه الناخبين، ومنها الحروب والتهديدات العدوانية المتصاعدة والبطالة والفقر وتدمير البيئة. وهي مشاكل على نحو من الخطورة يستلزم معها خلق جو من الهدوء يتيح التفكير بحلول لهذه المشاكل. إلا أن الواقع المغاير يتمثل بإزكاء الخوف والعنصرية بالإضافة إلى التحريض الذي بلغته الإعلانات الإنتخابية السلبية الغير مسبوق والذي بلغت نسبتها الخمسين بالمئة من مجموع ماتم صرفه على دعاية هذا الموسم الإنتخابي. في هذا السياق شاعت الإعلانات المعادية للمهاجرين ولكن أيضاً تلك الزاعمة بمحاولة الصين "سرقة" الإنتخابات. يتوجب علينا الخشية من الصين في وقت تُصرف 4 مليارات دولار يحظى بمعظمها الجيش والطغم الإحتكارية المالية! تفضح هذه الإعلانات التي تذكي الخوف من الصين وإيران التحضيرات والخطط الحربية الأمريكية ضد الدولتين. فعوضاً عن إستغلال فرصة الإنتخابات لمناقشة سبل بناء علاقات أخوية مع شعوب العالم لمواجهة خطر الحرب، يتم توظيفها لخدمة أهداف المروجين للحرب من الحزبين الديمقراطي والجمهوري.

وللتحريض على جو الخوف وإنعدام الثقة هذا علاقة بالظروف القائمة داخل البلاد. إذ عمد الرئيس باراك أوباما خلال حولاته الإنتخابية إلى التشديد بأن التصويت للجمهوريين هو بمثابة الكارثة في محاولة لدفع الناس للتصويت للديمقراطيين بداعي الرعب من عواقب فوز الجمهوريين، مع العلم أن تجربة الناخبين بمعظمهم مع كلي الحزبين هي سلبية. يهدف هذا إلى إذكاء جو من الخوف والقرف بما يحجب أهمية البديل المتمثل ببناء المعارضة الشعبية لحزبي الحرب وبتعزيز جهود تمكين الناس من الحكم والقرار.

التتمة على الصفحة الثانية

إختيـــــار أم ســـــيطرة؟

تقدم الإنتخابات عادة على أنها إختيارٌ يتخذه الناخبون لتقرير من سيحكمهم ومايبغون تحقيقه. وتظهر الإنتخابات الحالية رفضاً لأوباما وللديمقراطيين، مع توجه الجمهوريين للفوز بأغلبية مقاعد مجلس النواب. إلا أن مايتم تجاهله هو أن الإنتخابات لاتسمح للناس بممارسة الحكم. فعلى العكس، يحتكر الأغنياء وحزبيهما السلطة ويتزايد إحباط الناس من إنعدام ممارستهم حق صناعة القرار. ومايساهم في التعمية الحاصلة مفهوم الإختيار الذي يعطي الإنطباع بأن للناس رأي بما يحصل في الوقت الذي يتلاشى حضور الرأي الشعبي وإمكانية تقريرهم مسار الأمور على مختلف مستويات الحكم.

فكيف يمكن للناس السيطرة على شؤونهم الخاصة في ظل غياب إمكانية ممارسة أي رقابة أو سلطة على الحكومة والتي عليها يعتمدون؟ فكلنا جزء من المجتمع ووجودنا يعتمد عليه. واجب الحكومة تمثيل المجتمع وتزويدها إحتياجات الناس الأساسية ضمانة لحقوقهم هي مسؤوليتها الإجتماعية الرئيسية. إلا أن الواقع يظهر وجود حكومة تتحكم بها الإحتكاريات الكبرى بشكل يكفل أستمرارية سيطرتهم على الحكم. والمغيب الأكبر هو ممارسة الناس الحكم بالإضافة إلى نظام ديمقراطي حديث يمثل الإرادة الشعبية ويضمن حق الناس بصناعة القرار وحقهم بالوسائل القانونية اللازمة لإنفاذ إرادتهم.

في هذا العدد أيضاً:

إرهاب الحـــكومة والإعتداء على بنـــاء البدائـــل ـ صفحة 3

تبرز هنا أهمية اللغة التي يستخدمها أوباما. فعلى سبيل المثال، أدلى الرئيس بحديث لمحطة يونيفزيون الناطقة بالإسبانية يوم 25 أوكتوبر أشار فيه إلى أن "المشكلة تتمثل بأن معارضة إصلاح قوانين الهجرة لن تتوقف إلا في حال قبل الجمهوريون التعاون معنا. لذا فإن الإنتخابات القادمة على درجة من الأهمية لأنها ستكشف أولائك الذين لايمثلون قيمنا الأمريكية الأساسية، وأعني أولائك الذين يسيسون مسألة الهجرة ويدعمون قانون ولاية أريزونا وممن يتحدثون عن أمن الحدود مع رفضهم مناقشة القضايا الأخرى ذات الصلة وهم أنفسهم المعارضين لمشروع "دريم أكت" لتجنيس أولاد المهاجرين وهم أيضاً أصحاب الخطاب التقسيمي الضار." وأضاف "في حال قاطع اللاتينيون الإنتخابات عوضاً عن المبادرة للتصويت لمعاقبة أعدائهم ومكافأة أصدقائهم، فالأمور سائرة نحو الأسوأ. ولذا من المهم جداً أن تتم المشاركة بالإنتخابات يوم 2 نوفمبر." يقوم أوباما بصفته رئيساً وقائداً للقوات المسلحة مرة أخرى بالترويج لمفهوم أنه يحق له تقرير من "يمثل قيمنا الأمريكية الأساسية." بمعنى آخر، يسعى أوباما إلى التأكيد على أنه يعود له تقرير الأمريكي من "اللاأمريكي" على ما درج توصيف خطاب إدارته. لابل يأخذ الأمور إلى منحاً تصعيدي جديد عندما يسم من يحدد أنهم "لايمثلون قيمنا الأمريكية الأساسية" بأنهم "أعداء" يتوجب معاقبتهم. من السهل التقليل من خطورة هذا التصريح من باب أنه خطابية إنتخابية. إلا أن المنحى الذي تمثله أفعال الحكومة يؤكد على ضرورة إعتباره إشارة على موقف أوباما من القضايا الراهنة.

تتجلى جهود فرض إملاءات الرئيس لتقرير الأمريكي من سواه ومحاولات وسم أولائك "اللاأمريكيون" الواجب عقابهم بالهستيريا المعادية للمسلمين المنظمة من قبل الحكومة في ذكرى إعتداءات 11 سبتمبر وحلقتها الأخيرة المتمثلة بالحديث عن "إرهابيين" موجدين في اليمن. ومن مظاهرها الأخرى أيضاً المداهمات الأخيرة بحق النشطاء في مينيسوتا وشيكاغو من قبل قوة مكافحة الإرهاب المشتركة والـ FBI، بالإضافة إلى الإعتقالات الواسعة للمهاجرين وإرهابهم. يتبدى هنا التلاقي بين التصاريح الإنتخابية وأفعال الحكومة والتي تخدم التعبئة الحربية للإمبرياليين ومحاولاتهم فرض إجراءات فاشية داخل البلاد. يرغب الحكام الأمريكيون بجبهة داخلية هادئة لاتعرقل مشاريعهم الحربية وبطبقة عاملة طيعة وبحركة سياسية ساكتة وسهلة الإنقياد. يعبر عن هذا تصعيد الصلاحيات الرئاسية وإزدياد تفلت الحكومة من العقاب على جرائمها، سواءً إستهدفت المسلمين أو المهاجرين وسواهم من العمال أو المنظمين المعارضين للحرب وللإعتداءات على الحقوق، وذلك بهدف شل أية مقاومة ولإرغام الناس على الخضوع. فإذا أمكن لأوباما وسم زملائه من سياسي الحزب الجمهوري بـ "الأعداء،" سيكون من السهل إستخدام التوصيف ذاته بحق آخرين. أضف إلى أن تصريح أوباما يدل على تصاعد التناقضات في الدوائر الحاكمة بما يصعب معه على مختلف فصائلها الحيلولة دون اللجوء للعنف لحل مشاكلها.

لايتمثل الخيار الذي يواجه الناخبين بدعم أوباما أودونه الكارثة. المشكلة هي إحباط مشاركة الناس في السلطة ومواجهتهم المزيد من العنف والقمع من قبل الحكام وحزبيهما المؤيدين للحرب. وبحكم تجربة الناس، فإن التعامل مع هذا المأزق من خلال ردة فعل مقيدة بالخيار الممنوح من قبل هؤلاء الحكام لن يحل أياً من المشاكل القائمة. لكن التصويت لمرشحي الأحزاب الثالثة والمستقلة المعارضين للحرب سيأتي معبراً عن موقف الأغلبية المناهض للحرب، كما سيفضح خواء الخيار بين الحزبين المؤيدين للحرب وسيؤكد على رفضه. سيساهم التحرر من هذه القيود إتخاذ موقف مبدأي مؤيد للمرشحين المعارضين للحرب وللحركة المناهضة للحرب في المعركة من أجل التمكين، وذلك من خلال إعطاء الأولوية لضرورة التمكين ومقاطعة أحزاب الأغنياء والحروب. نحتاج إلى بديل عن الديمقراطية المتخلفة المؤسسة على الحروب التي فرضها الأغنياء. نحتاج إلى ديمقراطية حديثة من صنعنا، تمكن الناس وبرنامجهم المناهض للحرب والمؤسس على الإحتياجات والمطالب الإجتماعية. وإحدى ميادين التنظيم لتمكين وسائل صناعة القرار الشعبية هي الإنتخابات كما هي الحال عليه بالنسبة إلى الجبهات العديدة الأخرى للنضال دفاعاً عن الحقوق. التمكين السياسي هو ضرورة أساسية.

الإنتخابات النصفية لعام 2010

للنضال في سبيل سياسة تمكينية

وجه الناخبون الأمريكيون إلى صناديق إقتراع الإنتخابات النصفية يوم 2 نوفمبر للتصويت على مقاعد مجلس النواب الـ 435 وعلى 37 مقعداً من مقاعد مجلس الشيوخ المئة بالإضافة إلى 38 من مناصب حكام الولايات والمجالس التشريعية لـ 46 ولاية، بإستثناء لويزيانا والمسيسيبي ونيوجرسي وفرجينيا، والعديد من المناصب الأخرى على صعيد الولايات والحكومات المحلية.

تمخضت الإنتخابات عن خسارة الديمقراطيين الأغلبية في مجلس النواب بعد فوز الجمهوريين بـ 239 مقعداً، أي بزيادة 60 مقعداً عن رصيدهم السابق. يعني هذا خسارة رئيسة المجلس الديمقراطية نانسي بيلوسي للرئاسة، برغم إحتفاظها بمقعدها التمثيلي عن كاليفورنيا، وسوف يخلفها النائب الجمهوري جون بوينر. وتمتع الديمقراطيون بأغلبية 255 مقعداً مقابل 178 للجمهوريين قبيل الإنتخابات النصفية مع وجود مقعدين شاغرين.

وخسر الديمقراطيون أيضاً ستة مقاعد من المقاعد الـ 57 التي سيطروا عليها في السابق من مقاعد مجلس الشيوخ المئة، إلا أنه يُتوقع إحتفاظهم بأغلبية ضئيلة. وبرغم عدم إكتمال فرز الأصوات يُتوقع إحتفاظ الديمقراطيين بـ [51 مقعداً مقابل مقعدين لعضوين مستقلين مؤيدين للديمقراطيين عادة و46 مقعداً للجمهوريين. وحتى ساعة إعداد هذه النشرة لم تُحسم نتيجة التصويت على مقعد المجلس في ألاسكا.

عززت هذه النتائج من توقعات الرئيس أوباما بالشلل الذي قد يصيب آلية صناعة القرار الحكومية. إذ صرح يوم 5 نوفمبر بأنه "لايمكننا قضاء العامين القادمين في حالة من الشلل، وخاصة مع الحركة الدائمة التي تميز توجه دول مثل الصين. وبالمثل علينا المضي قدماً." وإضاف قبيل بدئه بجولة آسيوية لعشرة أيام: "يفيد هذا بتذكيرنا بأن المنافسة الأكبر التي نواجه ليست تلك بين الديمقراطيين والجمهوريين، [بل المنافسة المتأتية من الخارج]."

تميزت الحملات الإنتخابية لمرشحي الحزبين على السواء بمحتواها المعادي للصين. وكما أشار أوباما بصراحة، فإن مصدر القلق هو ماتمثله الصين خاصة في سياق محاولات ضمان إستمرار هيمنة الإحتكاريات الأمريكية من دون توجيه الإهتمام إلى السلام وعلاقات الفائدة المتبادلة بين الشعوب.

من جهة أخرى يشير تحذير أوباما من حالة الشلل الحكومي وتأكيده على ضرورة "المضي قدماً" إلى إمكانية فرضه المزيد من الضغوط بإتجاه توسيع صلاحيات سلطته الرئاسية، وخاصة عن طريق إستخدام حجة الشلل الذي سببه فوز الجمهوريين بالأغلبية في مجلس النواب من أجل اللجوء لإستخدام صلاحيات موسعة. وهذا مايوحي به تنبيهه إلى أهمية متابعة جهود بناء الإمبراطورية وخاصة فيما يتعلق بالصين ومايقد يعنيه هذا من إتخاذ إجراءات أحادية بصفته رئيساً وقائداً أعلى للقوات المسلحة. يتمثل سياق هذا التوجه بالإشارة إلى شلل مجلس النواب وبعدم إمكانية الإنتظار كأساس لتحركه لتعزيز سلطاته الرئاسية.

من الجلي بأن الخلافات داخل الدوائر الحاكمة تزداد حدة، وبأن حالة من الشلل ربما تعبر عن أن الترتيبات الماضية لضبط هذه الصراعات ومن بينها الإنتخابات تبوء بالفشل. لابد من التحوط مما قد يقدم عليه مكتب الرئاسة لتعزيز حكم الجهاز التنفيذي، ومن بينها محاولة حشد التأييد الشعبي للرئيس بمواجهة مجلس نواب "مشلول." وهو وضع خطير يتبدى فيه إحتمال اللجوء للإغتيالات والعنف للتنفيس عن الإحتقان في صفوف الطبقة الحاكمة في أي وقت.

إلا أن الأمر الأكثر أهمية اليوم هو الحاجة إلى ترتيبات جديدة داعمة للناس ولنضالهم دفاعاً عن حقوق الجميع في داخل البلاد وخارجها. والمطلوب اليوم من أجل شق طريق التقدم هو نظام إنتخابي يمكن الناس. ولابد في هذا السياق من سياسات تمكينية تعطي الأهمية إلى آليات صناعة القرار عن طريق الإنتخابات والجهود التنظيمية الأخرى.

إرهاب الحكومة والإعتداء على بناء البدائل

تشير المداهمات التي شنتها الحكومة على منازل نشطاء سياسيين في شيكاغو ومينيسوتا وسواهما مؤخراً إلى أن هذا الإستهداف من قبل الدولة الإمبريالية الأمريكية وأجهزتها الأمنية والمتمثل بتجريم هؤلاء ووسمهم بـ "الإرهاب" يعود إلى دعمهم لحقوق شعبي فلسطين وكولومبيا وحركات المقاومة وتقرير المصير في كل منهما في مواجهة قمع الحكومتين الصهيونية والكولومبية الممولتين والمسلحتين من الولايات المتحدة. وبهذا يغدو دعم حقي المقاومة وتقرير المصير جريمة في نظر الدولة الأمريكية، ويجرم كذلك فعل المقاومة، وهي حق تضمنه القوانين الدولية لكافة الشعوب المناضلة ضد الإحتلال والتدخل الخارجي والظلم، وتُتهم حركات المقاومة بـ "الإرهاب" – والمعني هنا الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والقوى الثورية المسلحة الكولومبية. لابل تجرم الإمبريالية الأمريكية أيضاً كل محاولة تواصل وتلاحي مع هذه الحركات، لا على أساس المبادئ القانونية المتعارف عليها بل نتيجة التدخل الإعتباطي للحكومة وبشكل خاص مكتب الرئاسة.

يمكن التأكيد على نقطتين هامتين في هذا السياق. أولاً، يعبر تعيين حركات المقاومة هذه وسواها من المقاومات في أنحاء أخرى من العالم على أنها "إرهابية" من قبل الإمبريالية الأمريكية إلى الإحتكار التي تصبو إليه هذه الإمبريالية ليس فقط فيما يتعلق بالمصادر المادية لشعوب الأرض، وإنما أيضاً في مجال مخزونها الفكري والثقافي والمفاهيمي والقانوني. إذ يرفض الشعبين الفلسطيني والكولومبي توصيف "الإرهاب" بحق الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والقوى الثورية المسلحة الكولومبية بالمقدار نفسه الذي رفض فيه الشعب الجزائري التسمية ذاتها التي إستخدمها الإستعمار الفرنسي ضد جبهة التحرير الوطني الجزائرية. فالأمر لايتمثل بخلاف على التوصيفات اللغوية، وكأنه يمكن تعيين الواقع على أساس موقف المرء لابالنظر إلى الحقائق الموضوعية والمادية. فالحقيقة الموضوعية فيما يتعلق بفلسطين مثلاً تبين معاناة الفلسطينيين من إحتلال وقمع نظام وحشي مدعوم وممول أمريكياً. ولهم، بموجب القانون الدولي، كل الحق بمقارعة الإحتلال وبالتقرير بأنفسهم مستقبلهم وشكل الحكم الذي يرغبون. ومن المفيد في هذا الإطار التذكير بشذوذ الإدارة الإمريكية عن الإجماع الدولي ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا حينها وجرائمه العنصرية العديدة.

ثانياً، يتم في عهد أوباما توسيع الإعتداءات على الحقوق بشكل لم تشهده سنين حكم الرئيس السابق جورج بوش. لايستلزم الإتهام بـ "الإرهاب" اليوم تواجد المرء مثلاً في أفغانستان كي يُتهم بـ"توفير الدعم المادي للإرهابيين،" كما كان الأمر عليه في قضية معتقلي لاكوانا الستة. يكفي اليوم التراسل مع مجموعة تصنفها الإمبريالية الأمريكية "إرهابية" لكي يُجرم النشطاء على أسس إعتباطية مناقضة للمبادئ القانونية المتبعة، كما بين الإعتداء على النشطاء المؤيدين لفلسطين وكولومبيا في شيكاغو ومينيابوليس، وبينهم أيضاً منظمي التحركات المعارضة لمؤتمر الحزب الجمهوري في سانت بول عام 2008 ممن دافعوا إيضاً عن النشطاء الثمانية الذين تم إستهدافهم منذ ذلك الحين والمعروفين بـ RNC8. وليس من باب المصادفة أن تتزامن المداهمات وتضليل الحكومة وتهمها بـ"الإرهاب" مع التحركات الشعبية الهادفة إلى جمع تبرعات إنسانية لغزة سترسل على متن

الإسطول القادم.

العنصر الجامع هنا هو تقلت الإمبريالية الأمريكية من العقاب محلياً وعالمياً، كما تعبر عنها الإعتداءات على المعارضة وبناء البدائل وعسكرة الحدود وترحيل مايقارب الـ 1100 مهاجر من الولايات المتحدة يومياً وأولوية تمويل الحروب العدوانية والتوسعية على تمويل الإحتياجات الإنسانية والإجتماعية. أما خارجياً، فمايشهد على هذا الواقع الإمبريالي هو إستعمار العراق وأفغانستان وإنتهاك أمن وسيادة الشعب الباكستاني والدعم والتمويل المستمرين للإحتلال الصهيوني لفلسطين وتدمير البيئة وعرقلة الجهود الدولية في مجال التغيير المناخي. ويتصدر التفلت الإمبريالي من العقاب ثانية بالنظر إلى المداهمات الأخيرة لمنازل النشطاء في شيكاغو ومينيابوليس في سياق التجسس الحكومي على المنظمين والمجموعات السياسية ومضايقتهم عن طريق إضافتهم مثلاً إلى "قوائم مراقبة الإرهابيين." تمثل هذه الجرائم الحكومية بالذات إعتداءً صارخاً حدا المراقب العام لوزارة العدل إلى "توجيه اللوم" لـ FBI "لإستهدافها النشطاء المعارضين للحرب من دون أي مبرر" [...]

وكما كان الحال عليه في الحقبة المكارثية المعادية للعمال وللشيوعيين، يهدف الإعتداء الحالي إلى الإرهاب والترهيب لفرض تدابير فاشية في الداخل بالإضافة إلى شق وإلهاء وإسكات المعارضين لجرائم الإمبريالية الأمريكية. في الحقبة المكارثية تم تعيين المعاديين لأمريكا، أي الشيوعيون، على أنهم "العدو." أما اليوم فتهمة اللاأمريكية تستعمل كرد على كل "تهديد" لمصالح الإمبراطورية الأمريكية وإستمراريتها شاملة العديد من "الدخلاء،" سواءً كانوا مهاجرين من دون أوراق إقامة أو "متطرفين" (مسلمين وغير مسلمين مثل قس فلوريدا المغمور تيري جونز) أم "إرهابيين" وكل من "يخطط لدعم الإرهاب." ويتم كذلك المساواة بين "اللاأمريكية" و"الإرهاب" من جهة والشيوعية من جهة ثانية خاصة بعيد إستهداف النشطاء مؤخراً، ومن بينهم العديد من الشيوعيين، بهدف إسكاتهم وعزلهم على نحو خاص من ضمن حملة إستهداف الحركة المعادية للحرب وجهود دعم المقاومة [...]

ينبغي وضع الإعتداء على الشيوعيين في سياق إعاقة بناء بدائل للنظام الإمبريالي الأمريكي المجرم. فقد كان الشيوعيون على الدوام في طليعة النضال لتمكين الناس ولبناء مجتمع جديد يكفل حقوق الجميع. وطالما ما عبروا مع آخرين من فصائل الحركة المعادية للإمبريالية عن عجز المؤسسات الرأسمالية القائمة وتدابيرها عن حل المعضلات العديدة في المجتمع وفي العالم راهناً. فلا بد من بديل عن النظام الإمريكي الحالي كونه نظام الإمبرياليين لاالناس ولكونه تدبير يعرقل الكفاح في سبيل تمكين الناس وآليات صناعة القرار والحكم الشعبية. سنستمر كشيوعيين مع رفاقنا الأخرين في النضال من أجل الحقوق ولبناء البدائل والتنظيم في مقارعة الإمبريالية وقمعها في الداخل وعدوانها في الخارج. وسنستمر كذلك بالتوكيد على حقي المعارضة والمقاومة كسبيل للتقدم. وندعو الجميع إلى التوحد في الكفاح في سبيل ديمقراطية شعبية جديدة يعود في ظلها القرار للناس.